الشرطة الإسرائيلية

الرصاص بعدما جرى توقيفه وكان مكبل اليدين.

وأفادت مصادر محلية بأن محاميد أوقف وكبل خلال الملاحقة، قبل أن يتمكن من العودة إلى مركبته ومغادرة المكان، لتتجدد المطاردة ويقع خلالها حادث طرق. وحسب هذه المعلومات، تمكنت الشرطة الاسرائيلية من توقيفه مجددا، قبل أن تطلق النار عليه وهو مكبل اليدين.

وقال فتحي محاميد، شقيق الضحية، لموقع «عرب 48»، إن «شقيقي أعدم بدم بارد من قبل عناصر الشرطة الاسرائيلية، وذلك بعد توقيفه بسبب مخالفة سير، حيث قاموا بإعدام شقيقي وهو يعاني من مشاكل نفسية».

وأضاف أن «شقيقي متزوج ولديه خمسة أبناء، أربع بنات وابن واحد. قبل نحو شهرين تزوجت ابنته، ونحن في صدمة كبيرة من هذا الإعدام الميداني بحق شقيقي، الذي يعاني من مشاكل نفسية وهو إنسان بسيط جدا».

إيرلندا تقاطع

وذكرت الهيئة في بيان أن «مشاركة إيرلندا لا يمكن تبريرها في ظل الخسائر البشرية المروعة والمستمرة في غزة، والأزمة الإنسانية السائدة هناك التي تواصل تعريض حياة أعداد كبيرة من المدنيين للخطر»، مضيفة أنها لن تبث الحدث أيضا.

كما أعربت عن «قلقها البالغ إزاء الرفض المستمر للسماح للصحفيين الدوليين المستقلين بدخول القطاع».

وتنضم إيرلندا، الفائزة بالمسابقة سبع مرات، إلى هولندا التي أعلنت في نهاية آب/ أغسطس انسحابها من الفعالية، مضيفة أنها «لم تعد تعتبر محايدة».

وقاطعت كل من هولندا وإيرلندا وآيسلندا وإسبانيا وسلوفينيا نسخة عام 2026، اعتراضا على مشاركة إسرائيل في خضم الحرب على قطاع غزة.

وتستضيف مدينة بورغاس البلغارية المطلة على البحر الأسود نسخة عام 2027 في 15 أيار/ مايو.

دولة فلسطين

وبقرارات الشرعية الدولية، وبحل الدولتين على أساس حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967، وبالعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل. كما تؤكدان نبذهما للعنف والارهاب، وتمسكهما بالقانون الدولي والشرعية الدولية أساسا لمعالجة الصراع.

وشددت على أن دولة فلسطين ترفض الادعاء بأن لجوء الشعب الفلسطيني إلى الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية يشكل عملا يقوض السلام، مشددة على أن الاحتكام إلى المؤسسات الدولية والقانون الدولي حق مشروع لدولة فلسطين، ووسيلة سلمية وقانونية لحماية شعبنا وحقوقه، ولا يمكن مساواته بسياسات الاحتلال والاستيطان والضم والتهجير وعنف المستوطنين، التي تشكل الخطر الحقيقي على حل الدولتين وعلى فرص السلام، لافتة إلى أن دولة فلسطين قد طالبت بوقف الأعمال الأحادية.

وأكدت الوزارة أن الاعتراف الدولي بدولة فلسطين ليس بديلا عن المفاوضات، بل هو إقرار بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وتجسيد دولته المستقلة، ودعم للتوصل إلى سلام عادل على أساس حل الدولتين والشرعية الدولية.

وأبدت الوزارة استغرابها، من تجاهل البيان الأميركي للإصلاحات الجوهرية التي أنجزتها دولة فلسطين، بما في ذلك توحيد نظام الحماية الاجتماعية على أساس الحاجة الاجتماعية والاقتصادية، وتنفيذ برنامج الإصلاح الوطني في المجالات المالية والإدارية والتعليمية والقانونية، وفق آليات واضحة وشفافة قابلة للتحقق.

ودعت الوزارة الإدارة الأميركية إلى تقييم هذه الإصلاحات استنادا إلى الوقائع والتقارير المهنية، وليس إلى ادعاءات سياسية قديمة لا تعكس الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية.

وشددت على أن الإجراءات العقابية وفرض القيود على المسؤولين الفلسطينيين لا يسهمان في تعزيز السلام أو مكافحة العنف، بل يضعفان الشريك الفلسطيني الملتزم بالحل السياسي، ويشجعان القوى التي تعمل على تقويض حل الدولتين وفرض واقع الاحتلال والاستيطان والضم بالقوة.

وأكدت دولة فلسطين أن أي قيود تحول دون المشاركة الكاملة لوفدها في اجتماعات الأمم المتحدة تمثل مساسا بحقوقها وبدور المنظمة الدولية، وتتناقض مع التزامات دولة المقر بموجب اتفاقية مقر الأمم المتحدة.

وتابعت الوزارة: لا يكفي قصر الاستثناءات على بعض أعضاء بعثة المراقبة الدائمة، بل يجب ضمان وصول جميع أعضاء الوفد الرسمي الفلسطيني المعتمدين للمشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة.

ودعت الوزارة، الإدارة الأميركية إلى إعادة النظر في هذا القرار، ووقف سياسة العقوبات والقيود، والدخول في حوار فلسطيني– أميركي مباشر وجاد لمعالجة أية قضايا موضع خلاف، واستئناف العلاقات الثنائية على أساس الاحترام المتبادل، ودعم تنفيذ إعلان نيويورك وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخطة السلام، بما يفضي إلى إنهاء الاحتلال وتجسيد دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

وأكدت دولة فلسطين، أنها ستواصل الوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية، ومواصلة برنامج الإصلاح، والعمل بالوسائل السياسية والدبلوماسية والقانونية السلمية دفاعا عن حقوق شعبنا، وأنها لن تتخلى عن حقه في تقرير المصير والحرية والاستقرار.

أبو ردينة يحذر

الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، الأمر الذي يجعل استمرار هذه السياسة الاستيطانية تهديدا مباشرا للجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

وأكد أبو ردينة أن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير شرعي بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن رقم 2334، الذي أكد عدم شرعية الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية.

وشدد على أن هذه الإجراءات الإسرائيلية لا يمكن أن تمنح الاحتلال أي حق أو شرعية في الأرض الفلسطينية، وأن سياسة فرض الأمر الواقع لن تصنع واقعا قانونيا جديدا، ولن تغير من حقيقة أن الأراضي الفلسطينية المحتلة تخضع لقواعد القانون الدولي.

وحذر من أن استمرار حكومة الاحتلال في تنفيذ مخططات «اي 1»، بالتزامن مع تصاعد الاستيطان واعتداءات المستوطنين في الضفة الفلسطينية المحتلة، يدفع الأوضاع نحو مزيد من التوتر وعدم الاستقرار، ويقوض الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام وإقامة الدولة الفلسطينية وفق الشرعية الدولية.

وطالب أبو ردينة المجتمع الدولي، خاصة الولايات المتحدة الأميركية، بتحمل مسؤولياته القانونية والسياسية، واتخاذ خطوات عملية وفورية لإجبار حكومة الاحتلال على وقف جميع إجراءاتها الاستيطانية، وعدم الاكتفاء ببيانات الإدانة والتحذير.

كما دعا إلى توفير الحماية الدولية لشعبنا الفلسطيني، ووقف جميع الإجراءات الأحادية التي تنتهك القانون الدولي، مؤكدا أن استمرار الصمت الدولي أمام هذه السياسات يشجع حكومة الاحتلال على المضي في تحديها للشرعية الدولية.

وقال أبو ردينة إن القيادة ستواصل العمل مع الدول العربية والمجتمع الدولي والمؤسسات الدولية لوقف هذه المخططات، وحماية الأرض الفلسطينية، وصولا إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتجسيد قيام دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفق قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي. وختم أبو ردينة بالقول: إن السلام والأمن والاستقرار لن يتحققوا من خلال الاستيطان وفرض الأمر الواقع ومصادرة الأرض، وإنما من خلال إنهاء الاحتلال وتجسيد حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وفي مقدمتها حقه في الحرية والاستقلال وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

شخصيات تشيد

على أن أي إساءة أو تطاول على المملكة العربية السعودية مدانة ومرفوضة ومثل هذه الإساءات لا تمثل شعبنا الفلسطيني أو قيادته ولا تعبر عن علاقاته الأخوية والتاريخية الراسخة مع المملكة وشعبها. وأكد أن فلسطين تحفظ للمملكة وقيادتها مواقفها المشرفة بوفاء وتقدير وتعتز بما يجمع الشعبين من روابط تاريخية وأخوية راسخة، وبموقف سعودي ثابت لم يتخل يوما عن فلسطين وشعبها.

من جانبه أكد أمين سر المجلس الثوري لحركة «فتح» جمال الشوبكي، أن العلاقات الفلسطينية مع المملكة العربية السعودية تاريخية ومتينة، مشددا على أهمية الدور السعودي في دعم شعبنا وقضيته الوطنية. وشدد الشوبكي على رفض شعبنا لأي عدوان يستهدف السعودية.

وأكد سفير دولة فلسطين السابق لدى المملكة العربية السعودية بسام الأغا، أن العلاقات الفلسطينية السعودية متينة وعريقة تمتد منذ عهد الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود، مشيرا إلى ما قدمته المملكة من دعم اقتصادي ومالي وسياسي متواصل لشعبنا وقضيته الوطنية. وقال الأغا في حديث لإذاعة صوت فلسطين إن القيادة لطالما أكدت متانة العلاقات الفلسطينية السعودية، مشددا على عمق الروابط التاريخية التي تجمع الشعبين والبلدين الشقيقين.

وأكد أمين سر هيئة العمل الوطني في قطاع غزة محمود الزق، أن العلاقات الفلسطينية السعودية تاريخية ومتينة، مشددا على أن فلسطين تولي علاقاتها مع المملكة العربية السعودية الشقيقة أهمية خاصة. وقال الزق إن المملكة العربية السعودية تحظى بثقة كبيرة في المنطقة، مؤكدا أن الموقف الرسمي الفلسطيني تجاه السعودية واضح وثابت، ويستند إلى عمق العلاقات التاريخية التي تجمع الشعبين والبلدين الشقيقين.

من جانبه أكد الكاتب والمحلل السياسي عبد المجيد سويلم أن العلاقات الفلسطينية السعودية تاريخية وعريقة، مشددا على حرص الموقف الرسمي الفلسطيني وشعبنا على تعزيز هذه العلاقات وترسيخها. وشدد سويلم على أن المملكة العربية السعودية تمثل إحدى دعائم حقوق شعبنا الفلسطيني، لافتا إلى أهمية استمرار المواقف الداعمة للقضية الفلسطينية وتعزيز العلاقات التاريخية بين فلسطين والمملكة العربية السعودية.

مؤتمر النقابات

كما دعا المؤتمر الحكومة البريطانية إلى سن تشريع يحظر التجارة مع المستوطنات الإسرائيلية، وتعليق اتفاقية التجارة والشراكة بين المملكة المتحدة وإسرائيل إلى حين التزام إسرائيل بالقانون الدولي، إلى جانب إنهاء تجارة الأسلحة والتعاون العسكري مع إسرائيل بما يتوافق مع القانون الدولي، وفرض عقوبات واسعة النطاق إلى حين الامتثال للقانون الدولي.

وجدد المؤتمر دعمه لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات BDS التي تقودها الجهات الفلسطينية، وللحملات النقابية المساندة لفلسطين وأيام العمل والفعاليات التي تنظمها النقابات دعما للشعب الفلسطيني، مؤكدا أهمية استمرار التضامن مع العمال الفلسطينيين والاستجابة لنداءاتهم في ظل الظروف الصعبة والانتهاكات المستمرة لحقوقهم.

ودعا المؤتمر كذلك إلى دعم النقابيين والعاملين في قطاعات الفن والثقافة والتعليم الذين يرفضون التعامل مع السلع والخدمات المرتبطة بانتهاكات القانون الدولي، في إطار توسيع التضامن النقابي البريطاني مع الشعب والعمال الفلسطينيين.

الأردن وفرنسا

يشكل السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والدائم.

وأكدت المملكة الأردنية والجمهورية الفرنسية في بيان مشترك في ختام مباحثات العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون التي عقدت في باريس ضرورة التنفيذ الكامل لإعلان نيويورك الصادر في 29 تموز/ يوليو 2025.

وأكد الزعيمان، وفقا لوكالة الأنباء الأردنية «بترا»، رفضهما لأية محاولة لضم الضفة الفلسطينية المحتلة ولأي محاولات إسرائيلية لتهجير الشعب الفلسطيني، وكررا إدانتهما للمشروع الاستعماري اللاشرعي (اي 1). وجددا تأكيد ضرورة الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس، فيما شدد ماكرون على أهمية الوصاية الهاشمية التاريخية على هذه المقدسات. وشددا على ضرورة تنفيذ خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لتحقيق الاستقرار في غزة وقرار مجلس الأمن رقم 2803 (2025)، وضمان حماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية بشكل كاف ومن دون عوائق إلى القطاع.

وجدد الزعيمان التعبير عن رغبة البلدين في توسيع التعاون الاقتصادي وتطوير شراكات اقتصادية تعود بالنفع عليهما.

وأشارا إلى أهمية التعاون في مشروع الناقل الوطني الذي تدعمه فرنسا ويمثل مشروعا استراتيجيا حيويا للأردن لمعالجة تحدي الإجهاد المائي. كما أكدا رغبتهما في التعاون من أجل تعزيز سلاسل الإمداد وتنويعها بين منطقة الشرق الأوسط وشرق المتوسط من جهة، وأوروبا من جهة أخرى، سعيا إلى تعزيز التجارة والترابط والازدهار والتكامل الإقليمي.

وأعرب الزعيمان عن قلقهما إزاء استمرار التوترات، وأكدا ضرورة تكاتف جهود جميع الجهات الفاعلة لإنهاء التصعيد واعتماد الدبلوماسية والحوار سبيلا لتحقيق ذلك. وأدانت فرنسا بأشد العبارات الهجمات الإيرانية التي استهدفت الأردن، وأعربت عن تضامنها مع المملكة، ومواصلة جهودها في سبيل ضمان أمن جميع شركائها في الشرق الأوسط.

وأكد البلدان دعم كل الجهود المستهدفة التوصل إلى حل دبلوماسي ينهي الأزمة، ويعالج كل أسبابها، ويكرس الأمن والاستقرار المستدامين.

وجدد البلدان تأكيد ضرورة ضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز وفق القانون الدولي، وخصوصا اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. كما أكدا ضرورة إرساء الأمن البحري وحرية الملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب.

ووفق البيان المشترك، ترأس الزعيمان، إلى جانب رئيس الجمهورية اللبنانية العماد جوزاف عون، اجتماعا عقد ضمن إطار مبادرة اجتماعات العقبة لحشد الدعم للقوات المسلحة اللبنانية، وتحديد احتياجاتها، وتعزيز التنسيق بين جميع الأطراف الداعمة. وأكد الزعيمان دعم فرنسا والأردن لجهود الدولة اللبنانية لضمان أمن لبنان وتعزيز سيادته على كل أراضيه وضمان حصر السلاح بيد الدولة، وعلى ضرورة التزام جميع الأطراف بقرار مجلس الأمن رقم 1701.

كما أكد الزعيمان دعم البلدين لوحدة سوريا وأمنها واستقرارها وسيادتها، ودعم الحكومة السورية في إعادة البناء على الأسس التي تلبي طموحات الشعب السوري، وتلبي حقوق كل مكوناته. وشددا على ضرورة تنفيذ خريطة الطريق لإنهاء الأزمة في السويداء السورية واستقرار جنوب سوريا التي تبناها الأردن وسوريا والولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 16 أيلول 2025. كما أكدا ضرورة وقف الاعتداءات الإسرائيلية على سوريا، وحذرا من تبعات استمرارها على أمنها واستقرارها وعلى الأمن والاستقرار الإقليميين.

غوتيريش: الضفة

وتابع غوتيريش: «يجب وقف ضم الضفة الغربية خطوة بخطوة».

ودعا غوتيريش قادة العالم إلى الوفاء بوعودهم والالتزام بميثاق الأمم المتحدة، والدفاع عن القانون الدولي، وحماية حقوق الإنسان، والاستثمار في التنمية المستدامة والشاملة، والدفع من أجل السلام.

وقال إن العالم يدخل مرحلة من «عدم اليقين العميق»، تتسم بتحولات في موازين القوة وتغيرات متسارعة وتهديدات متزايدة تتطلب تعزيز التعاون الدولي.

وأكد غوتيريش أن مؤسسات العالم يجب أن تتكيف مع التغيرات الجارية، لكنه شدد على أن تحديث هياكل هذه المؤسسات لا ينبغي أن يعني التخلي عن مبادئنا الأساسية، «بل يجب أن يعني تطبيق تلك المبادئ بمزيد من التصميم».

ووصف الأمم المتحدة بأنها أكثر من مجرد منصة، قائلا إنها «وعد» يتعين على قادة العالم الوفاء به.

وأوضح أن رسالته إلى القادة تتمثل في كلمات واضحة: «أوفوا بوعودكم. التزموا بميثاق الأمم المتحدة. كونوا أوفياء للمُثل التي تعهدتم بالدفاع عنها. دافعوا عن القانون الدولي. احموا حقوق الإنسان. استثمروا في التنمية المستدامة والشاملة. وادفعوا من أجل السلام. الآن، أكثر من أي وقت مضى».

وأكد غوتيريش أن التعاون الدولي بات أكثر ضرورة من أي وقت مضى، في وقت يواجه فيه العالم ثلاثة تهديدات وجودية هي الذكاء الاصطناعي الخارج عن السيطرة، وأزمة المناخ، وتفاقم التفاوتات.

وبشأن الحالة في الشرق الأوسط، أكد الأمين العام أن الأولوية الفورية يجب أن تكون خفض التوترات. وأضاف: «في هذه اللحظة الحرجة في الشرق الأوسط، يجب أن يكون خفض التصعيد هو الأولوية الأولى والثانية والثالثة». ودعا كافة الأطراف إلى وقف أي أفعال تلحق الضرر بالمدنيين، وضمان إمكانية تنفيذ العمليات الإنسانية بأمان وبدون عوائق.

وشدد على ضرورة استعادة واحترام حقوق وحريات الملاحة في مضيقي هرمز وباب المندب والمناطق المحيطة بهما، بشكل كامل، من جانب الجميع، وبما يتوافق مع القانون الدولي.

وقال غوتيريش إن السبيل الوحيد إلى الأمام هو خفض التصعيد والدبلوماسية والحوار، مضيفا أنه سيواصل طرح هذه الرسالة في اتصالاته الجارية مع القادة.

في مخيم

أن تبدأ التحقيقات الميدانية مع عدد من المواطنين.

في مخيم العين، كان بوسع أن يختار الاحتلال منزلا يخلي سكانه، ويضع جنوده على بابه، حتى يصبح البيت مركزا للتحقيق، وكان على أبناء المخيم أن يذهبوا إلى بيت يعرفونه، لكنهم هذه المرة لا يدخلونه ضيوفا، بل محتجزين، وبعضهم خرج منه يحمل آثار التحقيق على جسده، وفق روايات شهود عيان.

وتعاملت الطواقم الطبية مع حالتين، أحدهما لمواطن في الستين من عمره والآخر في الحادية والثلاثين، بعد تعرضهما للضرب أثناء احتجازهما وإخضاعهما للتحقيق الميداني، حسب مصادر طبية.

ومع اتساع العدوان، لم يعد المخيم وحده تحت الاقتحام، بل تعطلت الحياة في محيطه أيضا. مدارس خاصة ورياض أطفال قريبة علقت دوامها حفاظا على الطلبة، فيما بقي الشارع المحيط بالمخيم مغلقا أمام حركة المركبات. كان جيش الاحتلال يرسم حدودا جديدة للمكان ساعة بعد أخرى، هذا شارع لا تعبره، وهذا بيت تخرج منه، وهذا بيت آخر أصبح ثكنة، وهؤلاء ينتظرون التحقيق.

في تلك الساعات، لم يعد سكان المخيم وحدهم من يبحثون عن طريق بين الإغلاقات.. حتى الذين جاؤوا لمداواة المواطنين وجدوا أنفسهم أمامها. الدكتور غسان حمدان، مدير الإغاثة الطبية في نابلس، يقول إن قوات الاحتلال أعاقت عمل الطواقم الطبية خلال العدوان، وعرقلت قدرتها على الحركة والوصول إلى المواطنين.

وبالنسبة إلى حمدان، فإن ما حدث لا يمكن اختزاله في البحث عن مطلوب أو تنفيذ اعتقال. ويصف العدوان بأنه عملية انتقامية من الوجود الفلسطيني. وهو توصيف يضع ما جرى في سياق أوسع من نتائج الاقتحام المباشرة، فالعدوان كما يراه، طال قدرة المواطنين على الحركة، وبيوتهم، وحياتهم اليومية، وحتى قدرة الطواقم الطبية على القيام بعملها. وفي الخارج، تبدو كلمة تحقيق ميداني مصطلحا عسكريا باردا، لكنها داخل المخيم تعني شيئا آخر تماما.

تعني أن يطرق جنود الاحتلال باب بيت، وأن يخرج منه أصحابه، وأن يتحول الصالون الذي اجتمعت فيه العائلة أمس إلى مكان يجلس فيه محقق احتلالي اليوم، وأن ينتظر رجل دوره في التحقيق داخل بيت جاره، وأن يعود آخر إلى منزله بعد ساعات، وقد ترك الضرب على جسده دليلا على المكان الذي كان فيه.

العدوان الذي استمر حتى ساعات ظهر أمس الخميس، لم يخلف إلا الخراب والعبث بمحتويات المنازل والكدمات على أجساد الكثيرين، بينما لسان حال المواطنين يقول: إن الاحتلال يتفنن في اتقان العبث بكل تفاصيل الحياة دون أي هدف «أمني».

حين يعجز

وارتفعت حصيلة حرب الإبادة التي تشنها قوات الاحتلال على قطاع غزة إلى 73,821 شهيدا، و174,897 مصابا، منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

وقالت مصادر طبية إن مستشفيات قطاع غزة استقبلت، خلال الساعات الأربع والعشرين قبل الماضية، 5 شهداء، بينهم شهيدان متأثران بجروح أصيبا بها سابقا، إضافة إلى 28 إصابة جديدة.

وبينت أن إجمالي الشهداء منذ وقف إطلاق النار في 11 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي ارتفع إلى 1,386، والإصابات إلى 4,784، بينما بلغ إجمالي حالات الانتشال 831، موضحة أنه لا يزال عدد من الضحايا تحت الركام وفي الطرقات، في ظل عجز طواقم الإسعاف والإنقاذ عن الوصول إليهم.

وأصيب شاب بالرصاص الحي في القدم خلال اقتحام قوات الاحتلال مدينة قلقيلية، فيما أصيب شاب آخر من ذوي الاحتياجات الخاصة بالاختناق جراء إطلاق قنابل الغاز، وفقا لجمعية الهلال الأحمر.

وشنت قوات الاحتلال فجر أمس عدوانا واسعا استمر عدة ساعات على مخيم العين غرب نابلس برفقة مدرعات عسكرية، وداهمت عشرات المنازل، واعتقلت وحققت ميدانيا مع عشرات المواطنين وطالبت عبر مكبرات الصوت، المواطنين في شارع السكة بمحيط المخيم بإخلاء منازلهم، وحولت بعضها الى ثكنات عسكرية ومراكز للتحقيق.

وأفادت مصادر في الإغاثة الطبية بأن طواقمها تعاملت مع إصابة مواطنين، يبلغان من العمر 60 عاما و31 عاما، نتيجة الاعتداء عليهما بالضرب أثناء احتجازهما وإجراء التحقيق الميداني معهما في المخيم.

واعتقلت قوات الاحتلال 23 شابا على الأقل، من قرية حجة، شرق قلقيلية، وستة مواطنين، عقب اعتداء للمستوطنين عليهم في منطقة خلة الحمص جنوب يطا، والصحفي علاء الريماوي بعد مداهمة شقته السكنية في حي المصايف بمدينة رام الله.

واقتحمت قوات الاحتلال بلدة أبو ديس شرق القدس المحتلة، واعتقلت عشرات الشبان، وأخضعتهم لتحقيق ميداني داخل نادي أبو ديس فيما أقدمت على تحطيم محتوياته وإلحاق أضرار بداخله. واحتجزت قوات الاحتلال عددا من المواطنين خلال اقتحامها بلدة حلحول شمال الخليل، وأخضعتهم للتحقيق الميداني قبل أن تطلق سراحهم. كما اقتحمت قوات بلدتي صيدا وعلار شمال طولكرم، بعدد كبير من الآليات العسكرية، وداهمت العديد من المنازل وفتشتها وعبثت بمحتوياتها، واعتقلت عددا من المواطنين واقتادتهم إلى ثكنة عسكرية أقامتها داخل منزل وأخضعتهم للتحقيق الميداني، واعتدت بالضرب على عدد منهم، قبل الافراج عنهم.

وهدمت جرافات الاحتلال خمسة بركسات سكنية وحظيرة للأغنام في منطقة وعر البيك ببلدة عناتا، شمال شرق القدس المحتلة، تعود لخمسة أشقاء من عائلة جهالين، وذلك بعد أسابيع من توزيع سلطات الاحتلال إخطارات بالهدم في المنطقة بحجة البناء دون ترخيص، وأخطرت بإزالة عدد من بسطات الخضار المقامة بالقرب من قريتي بردلة وعين البيضا في الأغوار الشمالية.

واعتدى مستوطنون على منازل المواطنين في برقا شرق رام الله، وأضرموا النار في أراض زراعية بالقرية، وأحرقوا غرفة زراعية في منطقة اغزيوة شرق بلدة يطا، تعود للمواطن محمد مخامرة، بعد أن خطوا عبارات عنصرية وتهديدات ضد الأهالي على جدرانها.

ورشق مستوطنون مساء أمس مركبات المواطنين قرب بلدة عصيرة الشمالية بمحافظة نابلس بالحجارة ما أدى لحدوث أضرار في بعضها، وأغلقوا الطريق المؤدية إلى تجمع يرزا الشمالي شرق طوباس، بالحجارة، للمرة العاشرة، واقتحموا قرية عورتا جنوب نابلس، لأداء طقوس تلمودية. كما اقتحموا محيط حديقة رام الله، شمال المدينة. وأظهر مقطع مصور، عددا من المستوطنين يحاولون تسلق السياج المعدني المحيط بالحديقة والتسلل إليها، قبل أن يغادروا المكان بمركباتهم. وتعد حديقة رام الله أكبر حديقة عامة في المدينة، وتقام على مساحة تقدر بـ24 دونما، ضمن حي الجهير، قرب الحي الدبلوماسي ومناطق التوسعة الشمالية التي تربط الحي بمنطقة سردا وحي الطيرة.

الحياة الجديدة
صحيفة يومية سياسية
أسسها نبيل عمرو وحافظ البرغوثي سنة 1995م
رئيس التحرير
محمود أبو الهيجاء
جميع الآراء الواردة في المقالات المنشورة على الصفحة الأخيرة تعبّر عن رأي كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الصحيفة
البريد الالكتروني والانترنت
alhaya-news95@alhaya.ps
www.alhaya.ps
العنوان:
البيرة - شارع النور، بجانب المدرسة الشرعية
هاتف: 2407252 / 2407251
فاكس: 2407250
ص.ب: 1882 / رام الله
ص.ب: 4440 / البيرة
الطباعة: مؤسسة دار الحياة للصحافة والطباعة والنشر